التقارب التركي المصري:
التحديات والمصالح المشتركة

جان أجون* - محمد عبد الرحمن علي**

ملخص: تركيا ومصر دولتان توليان دائمًا أهمية للعلاقات المتبادلة، وعلى الرغم من أن العلاقة بينهما شهدت صعودًا وهبوطًا فإن التاريخ والثقافة/ الحضارة المشتركة والقرب الجغرافي بين مصر وتركيا؛ كلّ ذلك يجعل العلاقات بين البلدين حتمية. تعد العلاقات التركية المصرية من أهم العوامل المؤثرة في التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط؛ لأن البلدين يمتلكان إمكانات لا يمكن تجاهلها في قيادة المنطقة، ورغم ذلك شهد العقد الماضي مواجهة خطيرة بين البلدين، حيث جرى تجميد العلاقات، واصطدم الطرفان وجهًا لوجه بشأن القضايا الجيوسياسية الحاسمة، مثل شرق المتوسط وليبيا. وقد تكون زيارة الرئيس أردوغان مصر بعد 12 عامًا، نقطة تحول تاريخية ستؤثر بشكل إيجابي في العلاقات بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: تركيا، مصر، الشرق الأوسط، العلاقات التركية المصرية.

*سيتا، تركيا.
**سيتا، تركيا.

The Turkish-Egyptian Rapprochement: Challenges and Common Interests

CAN ACUN* **MOHAMED ABDELRHMAN ALİ ****

ORCID NO :0000-0002-2763-3583 ORCID NO :0000-0002-1550-6229

ABSTRACT: *Turkey and Egypt have always given weight to mutual relations despite their ups and downs. The common ancient history, culture, civilization and geographical proximity between Egypt and Turkey make relations between the two countries inevitable. As for the context of the economic and geopolitical dynamics of the two countries, it brings close cooperation on many issues, especially foreign policy. From another perspective, Turkey-Egypt relations are vital factors affecting geopolitical developments in the Middle East. Both countries are countries with non-underestimated potential to lead the region. However, the last decade has witnessed a serious standoff between the two countries. After Turkey's determined reaction to the military intervention in Egypt, relations were frozen and the parties came face to face on critical geopolitical issues such as the Eastern Mediterranean and Libya. President Erdoğan's visit to Egypt after 12 years may be a historical turning point that will positively affect the relations between the two countries. This analysis evaluates potential cooperation opportunities for the new period, considering the changes in relations between Egypt and Turkey in the last decade.*

Keywords: *Turkiye, Egypt, the Middle East, Turkish-Egyptian relations.*

*Seta, Türkiye.
**Seta, Türkiye

رؤيـــة تركيـــة
2024-(1/13)
145 - 160

DOI:10.36360/1560-013-001-009

مدخل

على الرغم من أن تركيا ومصر شهدتا صعودًا وهبوطًا بوصفهما قوتين إقليميتين رئيستين في جغرافيا صعبة مثل الشرق الأوسط، إلا أنهما دولتان تعطيان دائمًا أهمية للعلاقات المتبادلة. وفي نهاية المطاف فإن الذي يجعل العلاقات بين مصر وتركيا حتمية هو التاريخ والثقافة/ الحضارة المشتركة والقرب الجغرافي. إن المصالح الاقتصادية والجيوسياسية للبلدين، عند النظر إليها مع الدوافع المذكورة آنفًا- تؤدي إلى العمل الوثيق في العديد من القضايا، وبخاصة السياسة الخارجية. ومن منظور آخر، تُعَدّ العلاقات التركية المصرية من أهم العوامل المؤثّرة في التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. لأن البلدين من الدول التي تمتلك الإمكانات التي لا يمكن تجاهلها في قيادة المنطقة. ومع ذلك، شهد العقد الماضي مواجهة خطيرة بين البلدين. وبعد رد فعل تركيا القاسي على التدخل العسكري في مصر، جرى تجميد العلاقات واصطدم الطرفان وجهًا لوجه بشأن القضايا الجيوسياسية الحاسمة مثل شرق البحر الأبيض المتوسط وليبيا.

منذ عام 2021، شهدت العلاقات الثنائية محاولة للتقارب، ومن أجل تطبيع العلاقات شُكِّلت وفود فنية وبدأت المفاوضات. وبعد المصافحة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في حفل افتتاح بطولة العالم التي أُقيمت في قطر في نوفمبر 2022، ظهرت الإرادة للتطبيع أولاً ثم الارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى المستوى التالي بشكل واضح. وقد مثلت زيارة الرئيس أردوغان إلى القاهرة في 14 فبراير 2024 نقطة تحول جديدة في العلاقات.

ومع تهديد التحديات الإقليمية لكلا البلدين وبدء المصالح المشتركة في الظهور مرة أخرى، يميل الطرفان إلى وضع الماضي جانبًا وفتح صفحة جديدة في العلاقات. ومن أجل تحقيق التقارب، قام الطرفان مؤخّرًا بتقسيم مناطق الخلاف إلى أجزاء وترك الحلول تدريجيًّا للوقت.[1] إن التعاون في الملفات التي يمكن التوصل إلى اتفاق فيها وترك الملفات التي من شأنها أن تسبب الخلاف إلى الخطوة التالية، أصبح أسلوبًا مهمًّا لإعادة العلاقات إلى مسارها الصحيح. ومع زيارة أردوغان إلى القاهرة، من المتوقع إحراز تقدم جدي في المجالات الإشكالية.

التحديات

تواجه مصر وتركيا حاليًّا تحديات كبيرة تعتمد على الديناميكيات الإقليمية والاقتصاد. إن الموقف العدواني الإسرائيلي وخطط التهجير في غزة، والخطوات

العدوانية التي اتخذتها إثيوبيا، والصراع الروسي الأوكراني، وديناميكيات الصراع الإقليمي، وبالطبع الأزمة الاقتصادية التي يتزايد تأثيرها يومًا بعد يوم- كل ذلك برز بصورة تهديدات متزايدة لمصر. وبحسب الأرقام الرسمية، فإن مصر التي يتجاوز عدد سكانها 110 ملايين نسمة، تتمتع باقتصاد اسمي يبلغ نحو 400 مليار دولار. وتظل القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد تحت سيطرة الجيش بشكل مباشر أو غير مباشر. وبينما تزداد عدالة توزيع الدخل سوءًا يومًا بعد يوم، يواجه عشرات الملايين من المصريين في البلاد الآن صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وعلى صعيد التجارة الخارجية، يظهر عجز تجاري خطير كل عام، حيث تصل الواردات إلى ما يقرب من 100-90 مليار دولار، مقابل 50-45 مليار دولار من الصادرات. وفي البلاد، التي تواجه صعوبة في ضمان الأمن الغذائي، يجري استيراد جزء كبير من الاحتياجات الأساسية من الخارج مقابل العملات الأجنبية. ومن أجل سد عجز الحساب الجاري، اعتمدت الإدارة المصرية على السياحة وعائدات قناة السويس وتحويلات العملات الأجنبية من المصريين المقيمين في الخارج، كما لجأت إلى الاقتراض المحلي والخارجي بشكل جدي.

إن أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر (أزمة ميزان المدفوعات) هو نقص النقد الأجنبي. وفي عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي استمر 10 سنوات، تجاوز الدين الخارجي لمصر 166 مليار دولار في العام الحالي 2024. وبالنظر إلى أن احتياطي النقد الأجنبي الحالي، الذي يتكون معظمه من الأموال المحولة إلى البنوك المصرية لدول الخليج للاستخدام، يبلغ نحو 35 مليار دولار، وأنها تواجه جدول سداد ديون قدره 30 مليار دولار في عام 2024 وحده، فهناك ما يكفي لإظهار أن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد عالق على جبهة الدولة/ الحكومة.

وبحسب البنك المركزي المصري، فبينما ستتجاوز الديون قصيرة الأجل 80 ٪ من الاحتياطيات الأجنبية في 2022، فإن هذا الرقم وصل إلى ضعف ما كان عليه في 2021. وتُعَدّ مصر التي تستخدم القروض بشكل جدي من خلال إبرام اتفاقيات «الائتمان» مع صندوق النقد الدولي- هي الدولة الثانية التي تستخدم معظم القروض من صندوق النقد الدولي، بعد الأرجنتين. وتجري المفاوضات حاليًا لتقديم قروض جديدة. وبحسب التصريحات التي تشير إلى أن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وصلت إلى المرحلة النهائية، فإن هناك طلب قرض بقيمة 3 مليارات دولار.

وتشمل الشروط التي عرضها صندوق النقد الدولي «خفض قيمة العملة المصرية أمام الدولار، وانسحاب الجيش تدريجيًّا من الاقتصاد، وبيع بعض الاستثمارات والمشروعات المهمة في البلاد للأجانب». ومع ذلك، جرى التحذير من أن هذا سيؤدي إلى زيادة التضخم في البلاد، وسيزيد من الضغط على فرص المعيشة الضيقة بشكل متزايد للشعب. وبالإضافة إلى الأضرار التي ألحقتها صراعات غزة بالسياحة المصرية، فإن قيام الحوثيين في اليمن بإغلاق البحر الأحمر وباب المندب أمام مرور سفن «إسرائيل» وحلفائها يعني خسارة نصف الدخل السنوي البالغ 10 مليارات دولار التي يتم الحصول عليها عبر قناة السويس.

بالإضافة إلى الاقتصاد، هناك مخاطر جيوسياسية مهمة للغاية بالنسبة لمصر. والأكثر وضوحًا هو الهجمات المستمرة في غزة، وخطة «إسرائيل» لترحيل سكان غزة إلى شبه جزيرة سيناء. ويبرز هذا الوضع بوصفه تهديدًا كبيرًا للقضية الفلسطينية، وللأمن القومي المصري كذلك. هناك العديد من القضايا المهمة التي تزعج مصر، مثل التهديدات التي يشكّلها سد النهضة (النهضة) الذي بنته إثيوبيا على نهر النيل على الأمن المائي في مصر، والصراعات الداخلية في السودان، وعدم وجود نظام مستقر في ليبيا.

وبالمثل، هناك قضايا مهمة بالنسبة لتركيا. ففي حين أن تركيا لا يمكن مقارنتها بمصر، إلا أنها تواجه صعوبات مختلفة في اقتصادها، وتبذل جهودًا لتقليل عجز حسابها الجاري، وزيادة سيولة النقد الأجنبي من خلال تغيير جديد في السياسة. وتهدف إلى حل المشكلات السياسية مع دول المنطقة وزيادة ازدهارها الاقتصادي من خلال الفرص الجديدة التي يخلقها التطبيع. ويُعَدّ النمو والتنمية القائمان على التصدير من بين أهدافها الإستراتيجية الاقتصادية.

ومن الناحية الجيوسياسية، فإن منع تشكيل تحالف ضدها في شرق البحر الأبيض المتوسط والحصول على حصة من موارد الطاقة في المنطقة من بين أولويات تركيا. وفي سوريا فإنّ الدعم الأمريكي لحزب الاتحاد الديمقراطي/ وحدات حماية الشعب الذي هو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، يزيد من المخاطر الأمنية التي تواجهها تركيا الناشئة أو المنطلقة من سوريا. كما أن عدم الاستقرار في ليبيا، والحرب الأوكرانية الروسية، والهجمات الإسرائيلية على غزة، من بين القضايا التي تزعج تركيا، مثل مصر. ولا تزال الحرب بالوكالة التي تشنها الولايات المتحدة وإيران ووكلاؤهما في المنطقة والتهديدات المحتملة التي تشكلها تخلق حالة من عدم اليقين بشأن الأمن القومي لكلا البلدين. وفي نهاية المطاف، بالإضافة إلى المصالح المشتركة، فإن المشكلات الفريدة

لكلا البلدين والتطورات الإقليمية والتحديات المشتركة تجعل من الضروري العمل معًا.

النقاط المشتركة في السياسة الخارجية

> تتقاطع السياسة الخارجية لتركيا ومصر في المناطق ذات الاهتمام الجغرافي المشترك، وهي: الشرق الأوسط، وإفريقيا، والعالم الإسلامي

المناطق ذات الاهتمام الجغرافي المشترك

عند دراسة السياسات الخارجية لمصر وتركيا، يمكن ملاحظة أن سياسات البلدين تتقاطع في العديد من الأماكن. وتتمثل مصالح السياسة الخارجية المصرية في ثلاث دوائر: الدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الإفريقية.[2] وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية المصرية شهدت تغيرًا شاملاً مع مرور الوقت، إلا أن هذه الأبعاد الثلاثة لا تزال تحدد السياسة الخارجية المصرية.[3]

كما تغيرت المعالم الأساسية للسياسة الخارجية التركية مع مرور الوقت، فبدلاً من اتباع نهج أحادي الجانب موجّه نحو الغرب، تطورت تدريجيًّا إلى نموذج يجري فيه التوازن بين الشرق والغرب، ومن ذلك العالم الإسلامي والشرق الأوسط وإفريقيا.

وقد تحقّق تعزيز هذا الفهم وظهر في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط وإفريقيا خاصة في فترة حزب العدالة والتنمية.[4] ولذلك فإن مجالات الاهتمام في السياسة الخارجية للبلدين تتقاطع إلى حد كبير. وهذا التقاطع يمكن أن يؤدي إلى دبلوماسية إيجابية وتعاون بين البلدين.

إفريقيا

إن القارة الإفريقية هي إحدى المناطق التي يمكن للبلدين أن يتعاونا فيها، وهما دولتان لهما تأثير إيجابي في الدول الإفريقية، حيث كانت مصر من أكبر الداعمين لحركات الاستقلال في إفريقيا في الماضي، كما نفذت تركيا مشروعات تنموية ولديها نهجها السياسي/ الاقتصادي الذي تنفذه من خلال العديد من المؤسسات والشركات.

ويتيح هذا النفوذ الكبير والسمعة الطيبة التي يتمتع بها البلدان فرصة كبيرة لمزيد من التوسع وتعاون أكبر مع القارة الإفريقية، خصوصًا أن شعوب هذه القارة تبحث عن شركاء جدد كبديل للشركاء الغربيين. ويمكن ملاحظة ذلك في التغيرات السياسية الأخيرة التي حدثت في النيجر وبوركينا فاسو والغابون، إلى جانب الانتشار العسكري الروسي وتوسع الصين في القارة. ومن منظور آخر، قد يكون لتركيا دور وسيط مهم في النزاع المائي بين

مصر وإثيوبيا في سياق سد النهضة. وخاصة بعد إخفاق الولايات المتحدة والجامعة العربية ووساطة السعودية، في الوقت الذي تبحث فيه مصر عن وسيط.

ومرة أخرى، يمكن للبلدين العمل معًا لإنهاء الصراع المدني في السودان، وضمان الاستقرار السياسي في البلاد. وبطبيعة الحال، كانت قضية ليبيا هي القضية التي أدخلت البلدين في صراع أكثر من أي وقت مضى في إفريقيا. وقد اختلف البلدان في السياسة الليبية، حيث تدعم مصر الجنرال حفتر بينما تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني. ومع ذلك، في هذه المرحلة، جرى تحقيق سلام نسبي، ويمكن تحقيق إجماع سياسي كبير في ليبيا باستخدام تركيا ومصر لنفوذهما. إن تحقيق الاستقرار في ليبيا الغنية بالنفط له أهمية حيوية لمصالح البلدين.

وتشكل المصالح الاقتصادية أحد أهم المحاور في علاقات تركيا ومصر مع إفريقيا. ففي حين تبلغ الاستثمارات التركية في القارة ما يقارب 6 مليارات دولار[5]، فإن الاستثمارات المصرية تصل إلى ما يقارب 10.2 مليار دولار.[6] ومع ذلك، فإن هذه الأرقام ليست كافية للبلدين. ولذلك فإن كلا البلدين يبحثان عن سبل لزيادة هذه الاستثمارات. ويبلغ عدد البعثات الدبلوماسية المصرية في إفريقيا 43 بعثة دبلوماسية فيما تمتلك تركيا في إفريقيا 44 بعثة دبلوماسية[7]، وهذا يعكس مدى اهتمام البلدين بالقارة الإفريقية.

الشرق الأوسط

في الوقت الذي يشهد الشرق الأوسط فترة من الفوضى حيث تتآكل سلطات الدولة وتتوسع الحروب بالوكالة، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لكل من تركيا ومصر أن تعملا على إعادة ترسيخ الاستقرار في المنطقة استنادًا إلى البنية الأمنية. ولا يرغب أي من البلدين في بث الصراعات. وفي حين أن الأولوية هي تشكيل حكومات قادرة على استيعاب التوازن العرقي والطائفي في العراق وسوريا وحماية السلامة الإقليمية لهذه البلدان، فإن لديهما أيضًا موقفًا مشتركًا ضد الإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» في غزة. وفي حين أن البلدين يشعران بالقلق أيضًا بشأن الصراع بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران وعناصرهما بالوكالة، إلا أنهما يبرزان في السعي بقوة لتحقيق السلام الإقليمي.

تَعُدّ مصر -بوصفها أكبر دولة عربية- حماية سيادة العراق وسوريا وسلامتهما الإقليمية من بين أولوياتها المهمة. كما تتفق تركيا مع مصر في دعم وحدة العراق وسوريا وسيادتهما. وهذه القضية هي قضية تتفق عليها مصر وتركيا وإيران. إضافة إلى ذلك فإن حماية أمن العراق وسوريا أمر مهم بالنسبة لتركيا فيما يتعلق بحماية الحدود وقضية

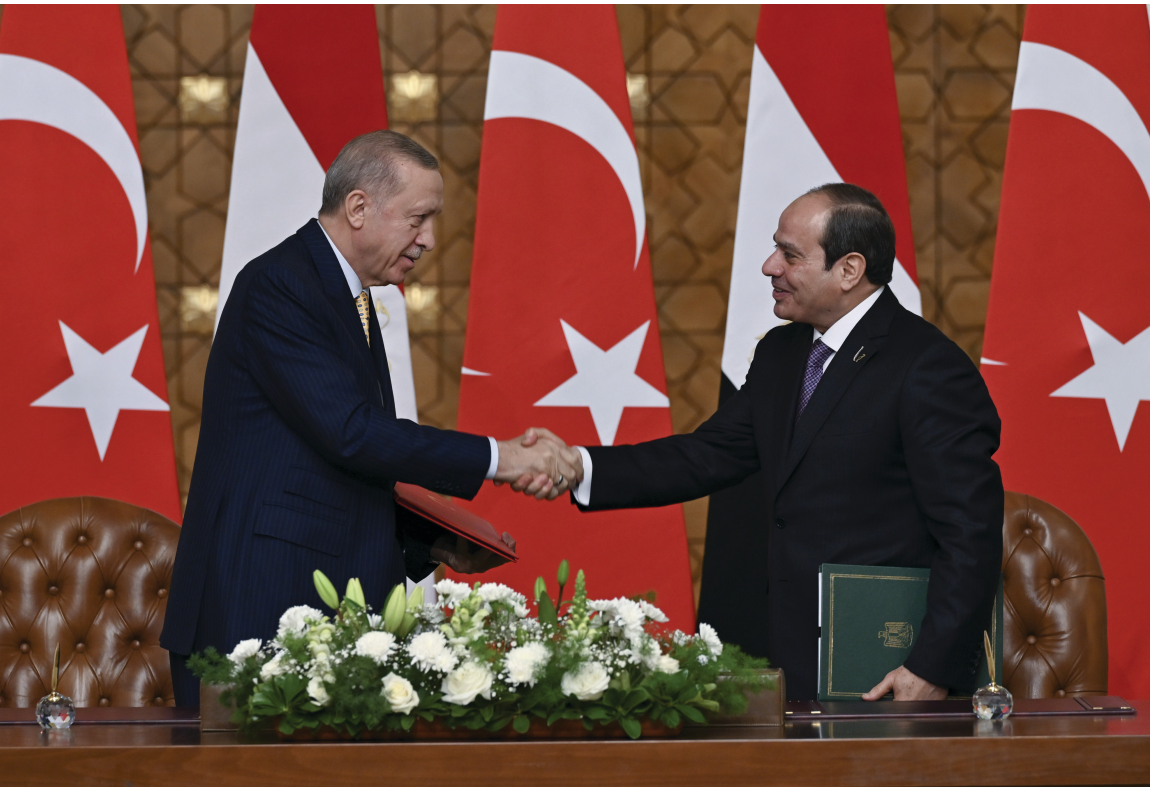

اللاجئين. لكن مصر تنظر بعين الشك إلى الوجود التركي في شمال العراق وسوريا. وفي واقع الأمر، أشار وزير الخارجية المصري سامح شكري، في اللقاء الذي عقده مع نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو في أنقرة يوم 13 أبريل/ نيسان، إلى وجود خلافات في الرأي بشأن سوريا؛ بسبب نشر تركيا قوات في الحرب، ودعمها جماعات المعارضة[8]. كما تنتقد مصر العمليات العسكرية التركية عبر الحدود في العراق وسوريا.

وفي الواقع، تعمل العمليات التركية ذات الصلة على حماية السلامة الإقليمية لكلا البلدين إلى جانب أمنها القومي. كما أن الوجود التركي في كلا البلدين يوازن إيران، ومصل لا تريد وضع أن تقع هاتان الدولتان العربيتان بالكامل تحت نفوذ إيران. ومن المتوقع أن يتغير موقف مصر مع انتقال العلاقات الثنائية إلى مرحلة جديدة.

محور شرق المتوسط والطاقة

في سياق شرق البحر الأبيض المتوسط، يُعَدّ تحديد مناطق الولاية البحرية والحدود، وكذلك موارد الطاقة في المنطقة- من أهم القضايا بالنسبة للبلدين، وبخاصة أنّه بعد

الاتفاق الموقّع بين تركيا وليبيا نهاية عام 2019 الذي حدد مناطق الاختصاص البحري بين البلدين- حدثت تطورات تسبّبت في صراع بين مصر وتركيا. وردّت مصر على هذه الخطوة بالتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود بين اليونان ومصر في 6 أغسطس 2020. وتقع الحدود المرسومة بالاتفاق بين خطي الطول °26 00 ’00 ”00 و°28 00 ’00 ”00. وبحسب أطروحات تركيا، فإن مصر التي تخلت عن 11500 كيلومتر مربع بموجب الاتفاقية الموقعة مع الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص عام 2003، تفقد مرة أخرى ولايتها البحرية من خلال ما يُسمّى بالاتفاقية الموقّعة مع اليونان. وبينما تثبت تركيا أنها يجب أن تتصرف بمنظور يتمحور حول الدول الساحلية، فإن هذا المنظور سيوفر لمصر ولاية بحرية إضافية تبلغ آلاف الكيلومترات المربعة وفقًا لاتفاقياتها القائمة في المنطقة.

ولا تريد تركيا أن تتحرك مصر ضدها من خلال تشكيل تحالف مع اليونان وجنوب قبرص في شرق البحر الأبيض المتوسط، وترى أن هذا ليس في مصلحة البلدين. وعلى الرغم من التوترات مع تركيا، اختارت مصر اتخاذ خطوات حذرة بشأن بعض القضايا وإغلاق جميع الأبواب. وأكد مولود تشاووش أوغلو، وزير الخارجية آنذاك، في لقائه مع نظيره المصري سامح شكري في مارس 2023، أن «مصر تأخذ مصالح تركيا في الاعتبار عند توقيع الاتفاقيات البحرية مع اليونان».[9]

وفي الواقع، فإن أحد أهم المجالات التي يمكن أن يجري فيها التعاون بين البلدين هو شرق البحر الأبيض المتوسط. وفي واقع الأمر، وُقِّعت مذكرة تفاهم في مجال الغاز بين البلدين في عام 2006. وبموجب مذكرة التفاهم هذه، ستُنشَأ شركة تسمى «تيرجاس» بشراكة مناصفة بين مصر وبوتاش. وستكون هذه الشركة مسؤولة عن إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز وتسويق الغاز من مصر إلى أوروبا. إلا أن هذا المشروع لم يتحقق بسبب الثورة التي بدأت في مصر عام 2011.[10] ومع تطبيع العلاقات الثنائية، خلال قمة مجموعة العشرين التي عُقِدت في نيودلهي، عاصمة الهند، في سبتمبر 2023، أبلغ الرئيس أردوغان الرئيس المصري السيسي أن تركيا تولي أهمية لتنشيط التعاون مع مصر في مجالات الغاز الطبيعي المسال والطاقة النووية. وبحسب بيانات منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تتبوّأ تركيا المرتبة الأولى في صادرات مصر من الغاز المسال بحصة 41 بالمئة من إجمالي الصادرات في الربع الأول من عام 2023[11].

قضية ليبيا

هناك قضية أخرى ترتبط بقوة بقضية شرق المتوسط، هي قضية ليبيا. كانت مصر متشككة في الوجود العسكري التركي في ليبيا منذ البداية. لكن تركيا أكدت مرارًا

وتكرارًا أن الوجود التركي في ليبيا ليس موجّهًا نحو مصر. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد الجانبان المصري والتركي أن استقرار ليبيا يصب في المصلحة المشتركة للبلدين. وبخاصة أن مصر بدأت في تغيير نهجها تجاه ليبيا بدءًا من عام 2021، وقد يستمر التقارب بين مصر وتركيا في ملف ليبيا. فإذا كانت ليبيا دولة مجاورة لمصر وذات قيمة إستراتيجية لها، فإنّ ليبيا تتمتع أيضًا بقيمة إستراتيجية بالنسبة لتركيا من حيث العلاقات التاريخية القديمة والجغرافيا السياسية لشرق البحر الأبيض المتوسط. وكلا البلدين يريدان نهاية كاملة للصراعات هناك، والاستقرار مع الحل السياسي. كما أن مسار العلاقات بين البلدين سيؤثّر بشكل إيجابي في مصير ليبيا، حيث يرتبط أساس الاتفاق الذي ينهي انقسام المحور الغربي الشرقي في ليبيا بشكل مباشر بمصالح البلدين. ومن الممكن اتخاذ خطوات مهمّة في هذا السياق خلال زيارة الرئيس أردوغان إلى القاهرة.

المحور الفلسطيني الإسرائيلي

تُعَدّ القضية الفلسطينية إحدى القضايا الأساسية التي يمكن أن يجري التوصل إلى سياسة مشتركة بشأنها بين تركيا ومصر. بعد عملية طوفان الأقصى قوبل عدوان الإبادة الجماعية الإسرائيلي في غزة برد فعل من كل من تركيا ومصر. ورغم أن حماس لا تزال تشكل تهديدًا لمصر[12]، فإن المذبحة التي ترتكبها «إسرائيل» ضد المدنيين في غزة، ورغبتها في ترحيل سكان غزة إلى شبه جزيرة سيناء- يُنظَر إليها على أنها تهديد للأمن القومي. وفي هذا السياق، تتداخل سياسات تركيا ومصر.

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة، وقفت تركيا ضد «إسرائيل» بشكل أوضح من مصر، وأوقفت عملية تطبيع علاقاتها مع «إسرائيل». وسحبت تركيا و«إسرائيل» سفيريهما بشكل متبادل، وبدأتا في استهداف بعضهما بعضًا بقسوة على المنصات الدولية. وتدهورت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى حد كبير مع رفض الرئيس أردوغان تعريف حماس حركة «إرهابية» وعدّها حركة مقاومة تدافع عن شعبها، وتصريحاته بأن «إسرائيل» دولة إرهابية.

وفي حين تكافح تركيا ومصر من أجل تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار في غزة في أقرب وقت ممكن، فإنهما قادرتان على اتخاذ خطوات أكثر أهمية معًا بشأن قضية غزة مع تحسن العلاقات الثنائية. كما تدعم تركيا مصر في فتح البوابات الحدودية بين مصر وغزة حتى تتمكن المساعدات الإنسانية من الوصول إلى المنطقة بشكل مكثف.

وبعيدًا عن القضية الفلسطينية، فرغم أن مصر تحاول تحسين علاقتها مع «إسرائيل» في السنوات الأخيرة، ولا سيّما في شرق البحر الأبيض المتوسط، وهو ما قد يكون على حساب تركيا، إلا أن الأمور لم تسر على النحو المرغوب فيه بين البلدين. وبينما أنشأت مصر «منتدى غاز البحر الأبيض المتوسط»، وهي خطوة تستثني تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، عام 2019، ورغم أن «إسرائيل» عضو في هذا المنتدى، إلا أنها عدلت موقفها وطوّرت الارتباطات مع اليونان وقبرص اليونانية من دون إدخال مصر في هذا المنتدى. ومن ناحية أخرى، فإن رغبة مصر في أن تصبح مركزًا عالميًّا للغاز المسال تتعارض مع طموحات «إسرائيل» المماثلة. كما أن نية «إسرائيل» إنشاء قناة بن غوريون، التي يمكن أن تؤثر سلبًا بشكل خطير في قناة السويس أحد أهم مصادر العملة الأجنبية لمصر- تثير أيضًا شكوكًا جدية.

ومن ناحية أخرى، فإن الضغوط التي تمارسها «إسرائيل» على مصر في القضايا الإقليمية باستخدام بطاقة الغاز الطبيعي لديها، أمر لا ترحّب به الإدارة المصرية بالطبع؛ لأنه عندما بدأت عملية طوفان الأقصى، أعلنت شركة شيفرون الإسرائيلية تعليق تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي إلى مصر عبر خط أنابيب شرق البحر الأبيض المتوسط[13]. ولذلك فإن هذه الشكوك المصرية تجاه «إسرائيل» قد تعزز التقارب بين تركيا ومصر.

المصالح الاقتصادية المشتركة

إن مصر وتركيا دولتان تتمتعان بمواقع إستراتيجية مهمة للغاية، وتسيطران على طرق بحرية مهمة للغاية (قناة السويس، والدردنيل، والمضيق). ولذلك فإن التعاون اللوجستي بين البلدين مهم، ويعطي قيمة إستراتيجية مهمة لكلا البلدين لطبيعتهما التكاملية بسبب موقعهما الجغرافي؛ لأن مصر تمثل، من ناحية، بوابة شمال وشرق إفريقيا بالنسبة لتركيا.

بالإضافة إلى ذلك، تبدو مصر بمثابة جسر إلى إفريقيا، حيث تزايدت الاستثمارات التركية والحضور التركي في الآونة الأخيرة. ولذلك فإن البنية التحتية اللوجستية وموقع مصر سيسهل على تركيا الوصول إلى أعماق إفريقيا. ومن ناحية أخرى، تُعَدّ تركيا بمثابة نافذة لمصر على أوراسيا. وقد يكون لتركيا دور مماثل في تجارة مصر مع أوروبا الشرقية والجمهوريات التركية وروسيا والصين.

ويتمتع البلدان بالقدرة على دعم بعضهما بعضًا في مجال التجارة الدولية. وفي مجال التجارة الثنائية، جرى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا عام 2005. ومن أهم بنود الاتفاقية؛ إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة في السلع.[14] وتشير

هذه الاتفاقيات إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا أصبحت إستراتيجية في عهد حسني مبارك. وبعد عام 2011، وبخاصة في عهد الرئيس مرسي، تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مجالات السياحة والصناعة والتجارة بشكل ملحوظ. ومن أهم الأمثلة على هذا التعاون مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البري والعبور، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2012.[15]

ورغم أن العلاقات بينهما على المستوى السياسي كانت مضطربة خلال السنوات الخمس الماضية، إلا أن حجم التجارة المتبادلة بين البلدين وصل إلى 15 مليار دولار.[16] بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة التبادل التجاري بين مصر وتركيا 7.7 مليار دولار في عام 2022 وحده.[17] في الواقع تُعَدّ مصر ثاني أكبر دولة عربية مصدرة لتركيا وثالث أكبر دولة مستوردة من تركيا.[18] وأخيرًا، تجري المفاوضات بين البلدين لاستخدام العملة المحلية بدلاً من الدولار في التجارة الثنائية. ومن ناحية أخرى، تُعَدّ مصر وجهة مهمة للاستثمارات التركية. وخلال فترة الثورة في مصر، وصلت الاستثمارات التركية إلى 2 مليار دولار. ومن المتوقع أن تصبح مصر قاعدة للاستثمارات التركية من جديد، خاصة بعد تحسن العلاقات على المستوى السياسي.[19]

التعاون الأمني: التعاون في مجال الاستخبارات وصناعة الدفاع

إن الفوضى وديناميكيات الصراع في جغرافية الشرق الأوسط والتهديد الإرهابي المتزايد- كلّ ذلك يخلق أساسًا لكلا البلدين للتعاون في مجال الأمن. في حين أن عدم الاستقرار في دول مثل سوريا ولبنان وليبيا والسودان يشكل تهديدًا كبيرًا ويضعف سلطات الدولة، فإن موقف «إسرائيل» العدواني تجاه غزة، الذي وصل إلى الإبادة الجماعية، يجعل من الضروري أن يعمل البلدان معًا في العديد من الحالات الأمنية. ويؤكد التعاون المستمر بين جهاز المخابرات الوطنية التركية والمخابرات العامة المصرية في العديد من الملفات الأمنية أهمية التعاون الأمني بين البلدين. وفي الواقع، لم ينقطع هذا التعاون حتى في أحلك الفترات بين البلدين على المستوى السياسي.

ولذلك فمن المتوقع أن يتزايد التعاون الأمني وخاصة الاستخباراتي بين البلدين في الفترة الجديدة. ومن ملفات التعاون الأمني ذات الإمكانات العالية بين البلدين، قطاع الصناعة الدفاعية، خاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكري. وتبرز تركيا ومصر دولتين تمتلكان أكبر الصناعات الدفاعية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن مصر منتج مهم، إلا أنها تريد أيضًا الاستفادة من الاختراق الذي حققته تركيا في تطوير الصناعة العسكرية في السنوات الأخيرة. يمكن لشركات الصناعات الدفاعية التركية أن تنتج قيمة كبيرة لمصر؛ لأن «تنويع موارد الأسلحة» يمثل دائمًا سياسة لا غنى عنها بالنسبة لمصر.[20] كما تُعَدّ مصر من كبرى الشركات المصنعة للمركبات المدرعة في الشرق الأوسط، وأهمها مركبة «الفهد» المدرعة، التي تصدّرها مصر إلى بعض الدول العربية والإفريقية. وهكذا تنتظر البلدين العديد من ملفات التعاون العسكري. وهناك بعض المؤشرات على أن هذا التعاون العسكري قد بدأ بالفعل. وكانت أولى العلامات لقاء وزير الدولة المصري للإنتاج الحربي محمد صلاح الدين مصطفى، وسفير تركيا بالقاهرة صالح موتلو شان، في 16 يوليو 2023، لبحث سبل التعاون بين الطرفين في المجال العسكري.[21] ومن ناحية أخرى، حضر وزير الإنتاج الحربي المصري، ورئيس شركة الصناعات الدفاعية التركية، هالوك جورجون، والعديد من شركات الصناعات الدفاعية التركية مثل أسيلسان، وهافيلسان، وتوساش، وروكيتسان، وبيرقدار، وبي إم سي، معرض الصناعات الدفاعية والعسكرية «EDEX 2023» الذي انعقد في القاهرة.

ومن المؤشرات المهمة الأخرى أن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أدلى بتصريح قبل زيارة الرئيس أردوغان إلى القاهرة، ذكر فيه أنه يمكن بيع أسلحة تركية إلى مصر.

وتؤكد التطورات ذات الصلة أن التعاون في مجال الصناعة الدفاعية سيكون مجالاً مهمًّا للتعاون بين البلدين.

خاتمة

قد تشهد زيارة الرئيس أردوغان إلى القاهرة في 14 فبراير 2024، بداية حقبة جديدة بين البلدين. في نهاية المطاف، بالنسبة لكلا البلدين، تتطلب التحديات الجيوسياسية الإقليمية والمصالح المشتركة العمل معًا، وترك مشكلات الماضي جانبًا. تواجه تركيا ومصر، بوصفهما دولتين تزعمان أنهما قوتان إقليميتان في منطقة جغرافية صعبة للغاية- تهديدات مماثلة، وقد يكون من الممكن لهما العمل معًا كشركاء إستراتيجيين مرة أخرى. وفي هذه الفترة الفوضوية حيث تتآكل سلطات الدولة وتنشب حروب أهلية وحروب بالوكالة في الشرق الأوسط وإفريقيا، فمن الأهمية بمكان أن تتمكن كل من تركيا ومصر من إعادة ترسيخ الاستقرار في المنطقة استنادًا إلى بنية أمنية. ومن الممكن أن يؤدي التوصل إلى موقف مشترك ضد الإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» في غزة إلى التقريب بين البلدين.

وبالنسبة لتركيا، فإن تحسين علاقاتها مع مصر قد يمهد لها الطريق لزيادة نفوذها في إفريقيا، وإقامة علاقات أوثق وأكثر جدوى مع العالم العربي، ويكون لها تأثير ملموس في القضية الفلسطينية، وبخاصة في غزة. وستقدم إسهامات مهمة لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، وبطبيعة الحال، لحماية مصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط. وبالمثل، بالنسبة لمصر، يمكنها تعزيز يدها ضد التهديدات الجيوسياسية في إفريقيا من خلال الشراكة الإستراتيجية مع تركيا.

قد يمكّن الحصول على دعم تركيا في قضايا مثل إثيوبيا والسودان وليبيا من أن تصبح شريكًا اقتصاديًّا مهمًّا لمصر مرة أخرى، ويخلق الفرصة للعمل بدعم تركيا ضد التهديدات من «إسرائيل». وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطور السياحة في تركيا التي تعاني أيضًا وضعًا صعبًا بالنسبة لاقتصادها، سيمهد الطريق أمام تركيا للتصدير إلى الأسواق التي تنشط فيها.

وستؤدي الشراكة التركية المصرية في مجال الصناعة الدفاعية إلى تأثيرات تزيد من قوة الردع العسكري للبلدين. كما قد تؤدي إمكانية استخدام موارد الطاقة الغنية في مصر وشرق البحر الأبيض المتوسط؛ لتحقيق المصالح المشتركة أيضًا- إلى وضع العلاقات بين البلدين على أساس هيكليّ ومستقرّ.

الهوامش والمراجع:

1. Yapıcı belirsizlik "constructive ambiguity" anlayışı öne çıkmış görünmektedir.
2. Abdülnasır, C. (1954). فلسفة الثورة (Devrim felsefesi). Kahire: Dar Al Maaref, s 60.
3. Bu üç ilgi alanına verilen öncelik, zamana ve konjonktüre göre değişmiştir. Nitekim 1970'li yıllardan bu yana Mısır dış politikasının Afrika boyutunun zayıfladığını görüyoruz.
4. Buna en örnek, 1960'lardan itibaren Türkiye'nin "Bağlantısızlar Hareketi" ve "İslam İşbirliği Teşkilatı" örgütlerinde aktif rolüdür.
5. AA. (2022, Aralık 22). Türk yetkili: Afrika'daki Projelerimizin Büyüklüğü 82 Milyar Doları Aştı (مسؤول تركي: حجم مشروعاتنا في إفريقيا تجاوز 82 مليار دولار). www.aa.com.tr: https://www.aa.com.tr/ar/ adresinden alınmıştır
6. Said, İ. (2022, Eylül 01). Mısır'ın Afrika'daki Yatırım Hacmi 10,2 Milyar Dolar. www.youm7.com: https://www.youm7.com/story/2022/9/1/10-2- adresinden alınmıştır
7. AA. (2022, Aralık 22). Türk yetkili: Afrika'daki Projelerimizin Büyüklüğü 82 Milyar Doları Aştı (مسؤول تركي: حجم مشروعاتنا في إفريقيا تجاوز 82 مليار دولار). www.aa.com.tr: https://www.aa.com.tr/ar/ adresinden alınmıştır
8. Ahval. (2023, Nisan 15). مصر تطالب تركيا بسحب قواتها من سوريا (Mısır, Türkiye'ye askerlerini Suriye'den çekme çağrısında bulundu).
9. CNN. (2023, Mart 20). وزير خارجية تركيا يعلق على «عدم ارتياح» مصر لوجود بلاده في ليبيا (Türkiye Dışişleri Bakanı, Mısır'ın ülkesinin Libya'daki varlığından duyduğu "rahatsızlığı" yorumladı). https://arabic.cnn.com/: https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/03/20/egypt-turkey-sameh-shoukry-libya-greece-mevlut-cavusoglu adresinden alındı
10. CNN Türk. (2006, Şubat 16). Türkiye Mısır'dan Doğalgaz Alacak. CNN Türk: https://www.cnnturk.com/ekonomi/genel/turkiye-misirdan-dogalgaz-alacak adresinden alındı
11. CNN Business Arabic. (2023, Aralık 10). G20 Zirvesi Oturum Aralarında Mısır ve Türkiye Enerji Alanında İşbirliğini Görüştü (على هامش قمة العشرين.. مصر وتركيا تبحثان التعاون في مجال الطاقة). cnnbusinessarabic.com: https://cnnbusinessarabic.com/economy/36631/ adresinden alınmıştır
12. Mısır'da yaşanan askeri darbeden sonra Müslüman Kardeşler'in bir uzantısı olarak görülen Hamas'a yönelik sert bir pozisyon alınmış, Refah bölgesindeki tünel hatları İsrail ile işbirliği halinde yok edilerek, Gazze ablukasına katkı sağlanmıştır. Yine Mısır'da Hamas'ın terör örgütü olduğuna dair çeşitli yargı kararları alınmıştır.

13. Alarabiya. (2023, Ekim 10). شيفرون» تعلق تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر عبر خط أنابيب شرق المتوسط (Chevron, İsrail gazının Doğu Akdeniz boru hattı üzerinden Mısır'a ihracatını askıya aldı). https://www.alarabiya.net/: https://www.alarabiya.net/aswaq/oil-and-gas/2023/10/10/%D8%B4%D9%8A%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%AA% adresinden alındı

14. Ticaret Bakanlığı. (2023, Eylül 28). Mısır. https://ticaret.gov.tr/:https://ticaret.gov.tr/dis-iliskiler/serbest-ticaret-anlasmalari/yururlukte-bulunan-stalar/misir#:~:text=27%20Aral%C4%B1k%202005%20tarihinde%20Kahire,Mart%202007%20tarihinde%20y%C3%BCr%C3%BCrl%C3%BC%C4%9Fe%20girmi%C5%9Ftir adresinden alındı

15. Dışişleri Bakanlığı. (2014, Ekim 28). QA-37, 28 October 2014, Statement of the Spokesman of the Ministry of Foreign Affairs Tanju Bilgiç in Response to a Question Regarding Egypt's Termination of the Memorandum of Understanding on Cooperation on Ro-Ro and Road Transit Transportation. https://www.mfa.gov.tr/: https://www.mfa.gov.tr/qa_37_-28-october-2014_-statement-of-the-spokesman-of-the-ministry-of-foreign-affairs-tanju-bilgi%C3%A7-in-response-to-a-question-regarding-egypt_s-termination-of-the-memorandum-of-understanding.en.mfa adresinden alındı; Bu anlaşma, iki ülke arasındaki ilişkilerin kötüleşmesinin sonucunda Mısır tarafından sonlandırılmıştır. Mısır gerekçesi, anlaşmanın Mısır ticaretine hiçbir katkı sağlamasıdır (Hagagi, 2015).

16. Skynewsarabia. (2023, Ağustos 2). اتفاق بين مصر وتركيا على زيادة التبادل التجاري (An agreement between Egypt and Turkey to increase trade exchange). https://www.skynewsarabia.com/: https://www.skynewsarabia.com/video/1641895- adresinden alındı

17. youm7. (2023, Ekim 15). ارتفاع في قيمة الصادرات المصرية لتركيا خلال 33.3 % 2022 (33.3% increase in the value of Egyptian exports to Turkey during 2022.. Infographic). https://www.youm7.com/: https://www.youm7.com/story/2023/10/15/33-3-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8 adresinden alındı

18. Fanarturk.com. (tarih yok). تفصيلات عن التجارة بين مصر وتركيا (Mısır ile Türkiye arasındaki ticarete ilişkin ayrıntılar). Kasım 14, 2023 tarihinde https://fanarturk.com/: https://fanarturk.com/blog/trade-between-egypt-and-turkey adresinden alındı

19. Mert Kural, G. (2023, Temmuz 9). Türk şirketleri Mısır'ı üretim üssü yapıyor. https://www.patronlardunyasi.com/: https://www.patronlardunyasi.com/haber/turk-sirketleri-misir-i-uretim-ussu-yapiyor/283394 adresinden alınmıştır

20. Mısır'ın Rusya'dan Su-35 satın alma girişiminde de bu açıkça görülüyor, nitekim Mısır 2019'da Rusya ile yaklaşık 20 Su-35 savaş uçağı satın almayı amaçlayan iki milyar dolarlık bir anlaşma imzalamıştı ancak anlaşma Amerikan tehdidi nedeniyle askıda kalmıştı (BBC, 2021).

21. alsharqalawsat. (2023, Temmuz 17). مصر وتركيا للتعاون في «التصنيع العسكري» بعد استعادة العلاقات (Mısır ve Türkiye, ilişkileri yeniden kurduktan sonra "askeri sanayileşme" konusunda işbirliği yapacak ()). https://aawsat.com/: https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84% adresinden alındı; brahim, M. (2023, Aralık 5). Türkiye İlk Kez EDEX Savunma Fuarına Katılıyor ve Modern Savunma Ürünlerini Sergiliyor (أول مرة..تركيا تشارك في معرض إيديكس للسلاح وتعرض منتجات دفاعية حديثة). www.elbalad.news: https://www.elbalad.news/6026133 adresinden alındı